

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/UKR/3/Add.1
28 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب
المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة

التقارير الدورية الثالثة للدول الأعضاء

إضافة

أوكرانيا

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩١، قامت دولة أوكرانيا نتيجة لإعلان الاستقلال، وبذا أصبحت خامس أكبر دولة في أوروبا. ويعيش في أوكرانيا ٥٢,١ مليون نسمة، تبلغ نسبة النساء منهم ٥٢,٦ في المائة. وتبلغ نسبة النساء إلى الرجال بين المسنين في بعض المناطق ١:٢. ويوجد بين المتقاعدين العديد من النساء العزبات، يعيش معظمهن في الريف.

٢ - وقد اتسمت سبل حل "قضية المرأة"، طوال ٧٠ عاما ونيف من الحكم السوفياتي، بنفس القدر من التناقض الذي اتسم به الواقع التاريخي نفسه. وبقدر ما تتطلبه اليوم عمليات إعادة البناء وإرساء الديمقراطية من تقييم جديد للنهج الذي سار عليه البلد حتى الآن، وتحديد آفاق التنمية في المستقبل، تبرز الحاجة إلى النظر في هذه المسألة بشكل مركز وإجراء تحليل نقدي جدي لها.

٣ - وفي ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، ينبغي توفير الدعم الاجتماعي القوي والفعال، على المستويين الوطني والمحلي، للسكان، ولا سيما للعاملين الذين لديهم التزامات أسرية. وفي السنوات الأخيرة، تم في أوكرانيا وضع مجموعة كاملة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي يجري تنفيذها الآن، والتي تهدف إلى تحسين ظروف عمل المرأة ومعيشتها، وحماية الأمومة والطفولة، ورعاية الأسر المعيلة.

9537645

٤ - كذلك وضع برنامج طويل الأجل لتحسين أوضاع المرأة والأسرة وحماية الأمومة والطفولة، يجري تنفيذه حالياً، كما صدر في أوكرانيا قانون بشأن "الإعانات التي تقدمها الدولة للأسر المعيلة"، وغير ذلك.

٥ - وفي إطار السياسة الاجتماعية الموجهة نحو تحسين أوضاع المرأة، تعطى الأولوية، في المرحلة الحالية، لإحداث تغيير جذري في ظروف النشاط الحيوي للمرأة - الأم العاملة، ولتعزيز الحماية التي توفرها الدولة للأسر المعيلة.

ثانياً - التمثيل في إطار توزيع السلطة وصنع القرار على جميع المستويات

٦ - يمنح الدستور جميع مواطني أوكرانيا الحق في المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ومناقشة واعتماد القوانين والقرارات ذات الأهمية القومية والمحلية. ويكفل الدستور للمرأة المساواة في الحقوق مع الرجل فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة. وهذا الحق مكفول بإمكانية الانتخاب والفرز في الانتخابات، والمشاركة في جميع المناقشات وعمليات الاقتراع القومية (الاستفتاءات)، وفي أعمال أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية، وهيئات المبادرة الاجتماعية، وفي الاجتماعات النقابية والاجتماعات التي تعقد في الأحياء السكنية.

٧ - وتشير بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٩ إلى أن نسبة النساء بين رؤساء أجهزة إدارة الدولة وفروعها الهيكلية (في مستوى الإدارة الوسطى أساساً) هي ٥٢,٢ في المائة (في عام ١٩٧٩ كانت ٤٤,٩ في المائة)؛ وبين مديري المؤسسات والمنظمات وفروعها الهيكلية (الصناعة والبناء والزراعة والغابات والنقل والاتصالات) زهاء ٢٥ في المائة؛ وهي أيضاً نسبة النساء بين مديري ومشرفي فروع المزارع الحكومية ورؤساء المزارع الحكومية؛ كما أن نسبة النساء بين مديري المؤسسات التعليمية تبلغ حوالي ٥٣ في المائة. كما أن كل ثلاثة من أربعة من مديري المحال والمؤسسات التجارية هم من النساء.

٨ - وعلى مدى عدة عقود، كانت نسبة النائبات في أجهزة سلطة الدولة مستقرة. حيث كانت تتراوح في حدود ٥٠ في المائة في المجالس المحلية لنواب الشعب، وتتجاوز الثلث بقليل في المجلس الأعلى لأوكرانيا (البرلمان).

٩ - بيد أن ممارسة الانتخابات في ظل مرحلة إعادة البناء بينت أن اتساع نطاق تمثيل النائبات في أجهزة سلطة الدولة، وهي مجالس نواب الشعب، لم يكن يعكس الدور الحقيقي للمرأة في الحياة الاجتماعية

والسياسية، بل إنه كان يتم بأوامر من الهيئات السوفياتية والحزبية العليا (مع تخصيص حصص غير مألوفة ومخالفة للقانون). وقد تغيرت الصورة تماما بإلغاء هذه الحصص، مع إعطاء الشعب فرصة اختيار مرشحيه بصورة حقيقية.

١٠ - وفي انتخابات عام ١٩٩٠، خسرت النساء معظم المقاعد في انتخابات المجالس المحلية في الدوائر المتعددة التفويض. وفي انتخابات الدورة السابقة للبرلمان، كان عدد النائبات ٢٣٤ (٢٥,٩ في المائة). لكن من بين ٤٥٠ نائبا منتخبا في عام ١٩٩٠ لم تبلغ نسبة النساء سوى ٢,٩ في المائة. ولم تتحسن الأوضاع عمليا في عام ١٩٩٤ كذلك. إذ أن من بين ٣٣٨ نائبا انتخبوا للبرلمان، لا يزيد عدد النساء عن ١٢، ومعظم النائبات هن من الطبيبات والمعلمات والمدبرات.

١١ - ويجري إدماج النساء المنتميات إلى الشعوب المرحلة في الحياة السياسية. وتنص التشريعات على منح ١٨ مقعدا، في انتخابات برلمان جمهورية القرم، للقوميات المرحلة منها ١٤ مقعدا لتتار القرم. ومن النواب الـ ١٤، انتخبت امرأة واحدة عضوا في مجلس شعب تثار القرم، هي ليليا رستموفنا بوجوروفا. ومن الشخصيات المنتمية إلى قومية تثار القرم، عينت حنييفة سانت - عمر كيزي مستشارة لرئيس جمهورية القرم للشؤون الدولية وشؤون القوميات.

١٢ - وفيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، لا يوجد اليوم في أوكرانيا أي وزيرة. بيد أن من جملة الوظائف العليا الأخرى في الوزارات، هناك ٦ نساء يشغلن مناصب نواب وزراء (وزارات العمل، والرعاية الاجتماعية، والاحصاء، والاقتصاد، والعدل، والصحة). وقد ازداد عدد رؤساء المصالح والأقسام من النساء في مجلس وزراء أوكرانيا وفي الوزارات، وجملة القول أنه، طرأ تغيير ايجابي على تمثيل النساء الشابات في هيكل الحكومة. وفي عام ١٩٩٣، أنشئت داخل مجلس وزراء أوكرانيا وحدة لشؤون المرأة ورعاية الأسرة والأمومة والطفولة.

١٣ - ولا يزال منصب سفير أوكرانيا حكرا على الرجل حتى الآن. وفي ديوان وزارة الخارجية، يبلغ عدد الدبلوماسيات ٣٦ (١٤ في المائة من مجموع الدبلوماسيين).

١٤ - وقد تبلورت بفعل عملية إعادة البناء جوانب عديدة كانت غير ملحوظة على مدى سنوات طويلة، كما تمخضت عنها مشاكل جديدة لا تقل حدة.

ثالثا - حقوق المرأة والجهاز الحكومي لمساعدة الأسرة والطفل

١٥ - ينص دستور أوكرانيا على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وهذا المبدأ مكتول بإعطاء المرأة فرصا متكافئة مع فرص الرجل في تلقي التعليم، والتأهيل المهني، والعمل، والحصول على أجر مقابل العمل،

والترقي الوظيفي في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. وقد أقرت تشريعات خاصة حقوق المرأة في مجال الأمن الوظيفي، وهيأت الظروف اللازمة لتمكين المرأة من الجمع بين العمل والأمومة، ووفرت الحماية القانونية والدعم المادي والمعنوي للأمومة والطفولة، بما في ذلك منح إجازة مدفوعة الأجر للحوامل (وضع) والأمهات (رعاية أبناء) وتخفيض ساعات العمل تدريجيا للنساء العاملات ممن لديهن أطفال صغار السن.

١٦ - وتتجسد أحكام الدستور في التشريعات المناظرة، ومنها مدونة قوانين العمل. فبموجب هذه المدونة، يحظر إلحاق المرأة بالأعمال الشاقة والأعمال الخطرة. وقد أقرت الأجهزة التنفيذية قائمة بالصناعات والمهن والأعمال الشاقة والخطرة التي يحظر التحاق المرأة بها، كما حددت المعدلات القصوى المسموح بها بالنسبة للأحمال التي ترفع وتنقل يدويا. ففيما يتعلق بمعدل نقل الأحمال (الذي لا يتجاوز مرتين في الساعة) بالتناوب مع عمل آخر، يحظر تجاوز ١٠ كيلوغرامات. وفي حالة النقل المستمر خلال مناوبة ما، يحظر تجاوز ٧ كيلوغرامات. وفي هذا الصدد، فإن الوزن الكلي للأحمال - المسموح بنقله خلال كل ساعة من ساعات العمل خلال مناوبة ما - يجب ألا يتجاوز ٣٥٠ كيلوغراما من مسطح الشغل أو ١٧٥ كيلوغراما من الأرضية.

١٧ - والتحاق المرأة بالعمل في المناوبات الليلية مقيد إلى أقصى الحدود، وذلك باستثناء مجالات الاقتصاد القومي التي يكون للتحاق المرأة بالعمل فيها حاجة ماسة.

١٨ - وتنص تشريعات العمل، بالتحديد، على المعايير القانونية المرتبطة بعمل المرأة خلال فترة الحمل والأمومة. فبالنسبة للحوامل والأمهات اللاتي لديهن أطفال لا يتجاوز عمرهم ٣ سنوات، يحظر تكليفهن بالعمل ساعات إضافية أو بالعمل في العطلات أو بالسفر في مهام رسمية. كما لا يجوز تكليف الأمهات اللاتي لديهن أطفال معوقون، أو أطفال لا يتجاوز عمرهم ١٤ سنة، بالعمل ساعات إضافية أو بالسفر في مهام رسمية دون موافقتهم.

١٩ - وبالنسبة للحوامل، تقلل معدلات الانتاج أو الخدمة بموجب قرار طبي. وفي هذا الصدد، تنقل الحوامل إلى عمل آخر خفيف بعيد عن تأثير عوامل الانتاج المرهقة، مع الاحتفاظ بمتوسط أجورهن بالوظيفة السابقة. وتنتفع بالامتيازات السالفة الذكر، أيضا، الأمهات اللاتي لديهن أطفال لا يتجاوز عمرهم ٣ سنوات.

٢٠ - ويحظر عدم قبول المرأة في العمل أو تخفيض أجرها لأسباب ترتبط بالحمل أو الرضاعة. ولا يحق لرب العمل، بمبادرة منه، أن يطرد حاملا أو أما مرضعة أو أما لديها طفل لا يتجاوز عمره ١٤ سنة، وذلك إلا في حالة التصفية الكاملة للمؤسسة أو الهيئة. وفي هذه الحالة، يجوز طرد النساء الملتزم بتعيينهن.

٢١ - وينص القانون على منح المرأة إجازة وضع مدتها ٧٠ يوما.

٢٢ - كما تمنح المرأة العاملة إجازة مدفوعة الأجر جزئياً لرعاية أبنائها حتى بلوغهم سن الثالثة من العمر. وفي حالة احتياج الطفل رعاية منزلية يجوز للمرأة، بمحض إرادتها، أن تمنح إجازة اضافية غير مدفوعة الأجر لمدة تحدد بقرار طبي ولكن لا تتجاوز بلوغ الطفل سن السادسة من العمر. أما مدة الإجازة المدفوعة الأجر جزئياً، والتي تمنح لرعاية الطفل حتى بلوغه سن الثالثة من العمر، ومدة الإجازة الاضافية غير مدفوعة الأجر، والتي تمنح لرعاية الطفل حتى بلوغه سن السادسة من العمر، فتحسبان كمدة خدمة مستمرة وكمدة خدمة في المهنة.

٢٣ - وتمنح المرأة العاملة فترات استراحة لإرضاع طفلها، لا يقل معدلها عن كل ٣ ساعات ولمدة ٣٠ دقيقة في كل مرة، ولكن لمدة لا تقل عن الساعة في حالة وجود طفلين أو أكثر لا يتجاوز عمرهم ١١/٤ سنة.

٢٤ - وتنص التشريعات على منح المرأة العاملة بدل عجز مؤقت عن العمل بسبب اضطرارها إلى رعاية طفل مريض لا يتجاوز عمره ١٤ سنة ولمدة لا تتجاوز ١٤ يوماً، ولكن طوال فترة الإقامة في حالة مرافقتها له في المستشفى. وتحدد قيمة البدل على أساس مدة خدمة الأم ومرتبها، على ألا تقل عن الحد الأدنى للأجور.

٢٥ - أما المرأة العاملة التي لديها طفلان لا يتجاوز عمر كل منهما ١٢ سنة، فتمنح إجازة إضافية مدفوعة الأجر مدتها ٣ أيام (لا يجوز أن يزيد مجموع الإجازات عن ٢٨ يوماً). كما أن لها حقاً تفضيلياً في الحصول على إجازة صيفية وعلى إجازة اضافية، غير مدفوعة الأجر، لمدة لا تزيد عن أسبوعين، لرعاية الطفلين.

٢٦ - وبالنسبة للمرأة التي تتبنى وليداً من دار مولده مباشرة، فتمنح إجازة، مع دفع بدل وضع، حسب الإجراءات المتبعة، عن الفترة الممتدة من تاريخ التبني حتى انقضاء اليوم السادس والخمسين من تاريخ ميلاد الطفل. وتمنح المتبنية إجازة لرعاية الطفل المتبنى، تكافئ مدتها مدة الإجازة التي تمنح للأم التي لها طفل من صلبها.

٢٧ - وبناء على اتفاق بين العاملة ورب العمل، يجوز أن يقرر للمرأة - لدى التحاقها بالعمل وأثنائه - يوم عمل غير كامل أو أسبوع عمل غير كامل. وبناء على طلب الحامل، أو الأم التي لديها طفل لا يتجاوز عمره ١٤ سنة، أو طفل معوق، يكون تحت وصايتها، أو المرأة التي تسهر على رعاية فرد مريض من أفراد الأسرة بموجب قرار طبي، يكون رب العمل ملزماً بأن يقرر لها يوم عمل غير كامل أو أسبوع عمل غير كامل. ويدفع الأجر، في هذه الحالة، بما يتناسب مع الوقت المنقضي في العمل أو بناء على الانتاجية.

٢٨ - وتقدم الدولة مساعدة مادية للأم التي تقوم بتربية أطفال. فالمرأة التي تعمل، أو التي تنقطع عن العمل للدراسة، أو التي تعمل على أساس تفرغي في خدمة الدولة، تمنح بدل رعاية أطفال حتى بلوغهم

سن الثالثة من العمر، وذلك بواقع ١٠٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور، بصرف النظر عن مدة الخدمة. أما المرأة غير العاملة فتمنح هذا البديل بواقع ٥٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور.

٢٩ - كما تقدم الدولة المساعدة للأسر المعوزة التي تقوم بتربية ٣ أطفال أو أكثر، ولألمهات العزبات، والأطفال الذين تحت الوصاية، وكذلك للأسر التي تقوم بتربية أطفال لا يتجاوز عمرهم ١٦ سنة، والتي يقل متوسط دخلها عن القيمة الإجمالية المحددة من قبل الدولة.

٣٠ - وبصرف النظر عن شروط العمل، فإن لكل امرأة الحق في التقاعد، سواء بالشروط العامة أو بالشروط التفضيلية. وبموجب القانون المعمول به، تتقاعد المرأة عندما تبلغ من العمر ٥٥ عاماً وتكون لها مدة خدمة لا تقل عن ٢٠ سنة.

٣١ - ويتمتع بحق التقاعد بشروط تفضيلية كل من:

- المرأة المشتغلة بأعمال تكتنفها ظروف عمل خطيرة للغاية وشاقة للغاية. ويجوز لها أن تتقاعد عندما تبلغ من العمر ٤٥ عاماً وتكون لها مدة خدمة لا تقل عن ١٥ سنة، منها ما لا يقل عن ٧/٢ سنوات في الأعمال السالفة الذكر؛

- المرأة المشتغلة بأعمال أخرى تكتنفها ظروف عمل خطيرة وشاقة. ويجوز لها أن تتقاعد عندما تبلغ من العمر ٥٠ عاماً وتكون لها مدة خدمة لا تقل عن ٢٠ سنة، منها ما لا يقل عن ١٠ - ١٥ سنة في الأعمال السالفة الذكر؛

- المرأة التي تكون ولدت ٥ أطفال أو أكثر وتكون قامت بتربيتهم حتى سن الثامنة من العمر؛ وأم المعوق منذ الطفولة، التي تكون قامت بتربيته حتى ذلك السن. ويجوز للأم، في هاتين الحالتين، أن تتقاعد عندما تبلغ من العمر ٥٠ عاماً وتكون لها مدة خدمة لا تقل عن ١٥ سنة. وتنص التشريعات على أن تحسب مدة رعاية الأطفال من مدة الخدمة.

رابعا - مراقبة الامتثال للتشريعات ومدى إلمام الجمهور بها

٣٢ - توجد في أوكرانيا شبكة من الأجهزة القائمة على مراقبة الامتثال للحقوق الدستورية للمرأة، تتصدرها لجنة برلمان أوكرانيا لشؤون المرأة وحماية الأسرة والأمومة والطفولة. وتنبثق عن اللجنة ثلاث لجان فرعية هي: اللجنة الفرعية لشؤون العمل والمعيشة للمرأة، واللجنة الفرعية لحماية الأسرة والأمومة، واللجنة الفرعية لحماية صحة وحقوق الطفل. واللجنة ترى أن مهمتها الاستراتيجية هي المساهمة بأقصى ما يمكن في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. ومن هذا المنطلق، تشارك اللجنة، مشاركة إيجابية، في عملية سن التشريعات ومراقبة تطبيق التشريعات السارية.

٣٣ - وخلال الدورة الثانية عشرة لبرلمان أوكرانيا (آذار/مارس ١٩٩١ - آذار/مارس ١٩٩٤) عقدت اللجنة ١٣٧ جلسة، استمعت في ١٤ منها إلى تقارير من أعضاء الحكومة والوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية. ونظرت اللجنة في ٢٠٦ بنود، منها ١٠ تتعلق بمراقبة تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن البرلمان بشأن المسائل المتصلة بمدى اختصاص اللجنة. وفي أثناء المناقشات، صدرت قرارات وتوصيات أحيلت إلى مجلس الوزراء لإبداء الرأي. وتوصيات اللجنة تخضع، بصفة إلزامية، لنظر الأجهزة والمؤسسات والهيئات الحكومية والعامّة.

٣٤ - فعلى سبيل المثال، نظرت اللجنة في مسألة توفير الحماية الاجتماعية للأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال في ظل التحول إلى اقتصاد السوق. وقد أحيل موجز المناقشات والمقترحات إلى مجلس الوزراء. وكانت النتيجة أن اتخذت الحكومة قراراً بتوفير الحماية للأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال.

٣٥ - ومع مراعاة الوضع السكاني في أوكرانيا والاتجاه نحو تقليل الإنجاب، نظرت اللجنة في بند "تنظيم الأسرة". وبناء على توصية من اللجنة قامت وزارة الصحة، بالتعاون مع وزارة التعليم ومؤسسات البحث العلمي، بإعداد البرنامج الحكومي لـ "تنظيم الأسرة" وعرضه على الجهات المختصة لتقييم تكاليف تنفيذه.

٣٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٩١، نظرت هيئة رئاسة برلمان أوكرانيا في المعلومات المقدمة من اللجنة بشأن "التدابير العاجلة لتحسين وضع المرأة وحماية الأمومة والطفولة وتقوية دعائم الأسرة". وتنفيذاً لقرار هيئة رئاسة البرلمان، أصدر مجلس وزراء أوكرانيا قراراً في تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن "البرنامج الطويل الأجل لتحسين وضع المرأة والأسرة والأمومة والطفولة".

٣٧ - وللجنة اتصال دائم بالأجهزة المحلية للسلطة التنفيذية والمؤسسات العامة والأفراد. ومن خلال هذا الاتصال، تتحقق اللجنة من الامتثال للقوانين التشريعية، وتدرس رد فعل مختلف الفئات السكانية عليها. ويقوم نواب الشعب والعاملون بأمانة اللجنة بالتوجه إلى المواقع لدراسة الحالة على الطبيعة. ومن أجل مناقشة المقترحات الميدانية ومراعاتها في سن التشريعات، تم عقد مؤتمرات وحلقتين دراسيتين عن المسائل المتعلقة بحقوق المرأة.

٣٨ - وتؤدي النقابات المهنية دوراً محدداً في حماية الحقوق الدستورية للمرأة. فهي تتولى مهمة الإشراف والرقابة على الامتثال للتشريعات المتعلقة بعمل المرأة، وذلك عن طريق شبكة واسعة النطاق من عمليات التفتيش الفنية والقانونية التي تقوم بها النقابات المهنية وكذلك اللجان الخاصة المنتشرة في كافة الهيئات النقابية.

٣٩ - أما الإشراف الأعلى على الامتثال للحقوق الدستورية للمرأة (وللمواطنين كافة) - من جانب الوزارات والهيئات المؤسسية والتعاونيات والمؤسسات العامة والمسؤولين الحكوميين في أراضي أوكرانيا - فيتولاها

المدعي العام لأوكرانيا ومعاونوه من رجال النيابة. وبذلك، تتوفر في أوكرانيا، بموجب القانون، الحماية القانونية لجميع المواطنين على قدم المساواة.

٤٠ - وتتضمن قائمة الاهتمامات حالياً المسائل المتصلة بتنفيذ القوانين والتشريعات المعتمدة، وإصلاح الأجهزة المعنية بحماية الحقوق، ولا سيما الجهاز القضائي، وكذلك جهاز النيابة. وشهدت السنوات الماضية تغيرات هائلة على صعيد وضع المعايير في جهاز النيابة، مع إصلاح هيكله التنظيمي. وتعد هذه خطوة هامة على طريق أعمال سيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان.

٤١ - وتقوم وزارة العمل ووزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد وغيرها من الوزارات، بصفة دائمة، بإعلام الجمهور بما يصدر عن مجلس الوزراء من قوانين وقرارات. ففي كل شهر تصدر نشرتان إعلاميتان تحت عنوان "الإنسان والعمل" و "الحماية الاجتماعية"، إلى جانب جرائد تخصصية ونشرات إحصائية سنوية تنشر فيها القوانين والقرارات الصادرة بشأن المسائل والأوضاع الاجتماعية، إلى جانب التوجيهات ذات الصلة. وتبث الإذاعة والتلفزيون، على قنوات خاصة، برامج إعلامية عن حقوق المواطنين. وتذاع على جميع القنوات الإعلامية التعليقات التي يبديها المتخصصون على القوانين الجديدة والتعديلات المدخلة على القوانين السارية في أوكرانيا. وعندما يصدر قانون جديد، تستعين الهيئات المعنية بفرقة من الخبراء الاستشاريين لتيسير تطبيقه.

٤٢ - وفضلاً عن ذلك يتبين، إلى حد ما، من الرسائل الموجهة من المواطنين إلى مختلف أجهزة السلطة أن مستوى الثقافة القانونية لدى أبناء أوكرانيا، ولا سيما المرأة، بحاجة إلى قدر هائل من التحسين. وفي المرحلة الراهنة من إحلال الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، فإن تحقيق سيادة القانون يستلزم تنفيذ برنامج قومي للتثقيف القانوني العام.

٤٣ - وسيتم وضع مثل هذا البرنامج في القريب العاجل، مع مراعاة توصيات المؤتمر الدولي المعني بمسائل التثقيف في مجالي حقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية (مونتريال، آذار/مارس ١٩٩٣). ويجري حالياً إعداد "التوجهات المفاهيمية الأساسية لسياسة أوكرانيا في مجال حماية حقوق الإنسان".

٤٤ - وفي واقع الحياة، فإن المرأة لا تتمكن في جميع الأحوال من التمتع، على قدم المساواة مع الرجل، بما لها من حقوق، أو بفرص التنافس عند الالتحاق بالعمل، أو بفرص الترقى الوظيفي، الأمر الذي يرتبط في أغلب الأحيان بوضعها المادي (وهو ما تعرض له الفصول التالية من هذا التقرير). كذلك، فإن أبناء أوكرانيا ليس لديهم إلمام كاف بحقوق المرأة في العالم وبوسائل أعمال هذه الحقوق. وهذه الوسائل لم تطبق إلا في العامين الماضيين.

خامسا - الفقر

٤٥ - أدى تفاقم الأزمة الاقتصادية، في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، إلى انخفاض حاد في مستوى المعيشة لدى السكان، حيث يعتبر قطاع منهم في عداد المعوزين.

٤٦ - واتخذت الدولة عددا من التدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للسكان، عن فهم المعوزون. ويجري حاليا تنفيذ إجراءات خاصة تستند إلى قوانين تشريعية وقوانين معيارية. كما يجري بصفة دورية زيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية، وإعادة النظر في حجم المساعدات المتوخاة في قانون "المساعدات الحكومية للأسر المعيلة"، وتخصيص مدفوعات نقدية إضافية محددة الغرض لمواكبة ارتفاع أسعار التجزئة والتعريفات وما إلى ذلك.

٤٧ - وقامت الدولة، اعتبارا من عام ١٩٩٢، بتحديد معيار العوز، حيث تقدم المساعدة المادية للمواطنين غير القادرين على العمل ممن يقل دخلهم عن هذا المستوى. ويتلقى هذه المساعدة حاليا حوالي ١,٥ مليون مستفيد، تشكل المرأة منهم نسبة الثلثين. ويضم هؤلاء المسنين الذين لا رفيق لهم، والمعوقين والمصابين بأمراض مستعصية.

٤٨ - كما تقدم مكاتب المساعدة الاجتماعية العون في توفير الخدمة المنزلية وتلبية سائر الاحتياجات العاجلة للمرضى الذين لا رفيق لهم ويحتاجون إلى رعاية. ويوجد حاليا ٣٣٧ ١ مكتبا من هذا القبيل لتوفير الخدمة لما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. ومن أجل المسنين الذين لا رفيق لهم والمعوقين، تم إنشاء ٢٧٨ دار رعاية يقيم فيها أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص، منهم ٢٩ ٠٠٠ امرأة.

٤٩ - وتقدم للمعوزين مساعدات محددة من أجهزة السلطة المحلية، من ميزانياتها الخاصة، والمؤسسات والمنظمات، من احتياطات الاستهلاك. وعلى حساب هذه الاحتياطات، توفر المنتجات بأسعار معقولة، وتقدم المساعدة للمزارعين في فلاحه الأراضي والمزارع، وتقدم المساعدة للمعوزين من المواطنين وتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات والمعاهد وغيرهم.

٥٠ - ومع ذلك، تبين التجربة أن جهاز المساعدة الاجتماعية ليس فعالا في جميع الأحوال. فالعديد من الأسر - وخاصة الأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال والأسر التي تفتقر إلى أحد الوالدين - تحصل حاليا على دخل غير مرتفع ولا يتوافر لديها الحد الأدنى للكفاف. وهذه العوامل هي بعض من مسببات انخفاض نسبة المواليد. ذلك أن أوكرانيا تشهد عملية قتل طبيعي للسكان، يتدهور معها الوضع السكاني كل عام.

٥١ - وانخفاض مستوى المعيشة لدى السكان، بسبب التضخم وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية، يزيد من توقف رخاء الأسرة على مرتب الزوجة، ويحمل المرأة لا على الاستمرار في النشاط المهني للحصول على دخل فحسب، وإنما أيضا على السعي للالتحاق بعمل إضافي إلى جانب عملها الأصلي. كذلك، فإن غلق المؤسسات وتخفيض حجم الإنتاج يؤديان إلى تسريح العمال، وفي مقدمتهم المرأة، مما يتسبب بقدر أكبر في تدهور وضعها.

٥٢ - وتعبير "الوجه النسائي للبطالة"، المقتبس من الكتابات اليومية، لا يعد مغالاة مجازية. فالبطالة تمس - أكثر ما تمس - المرأة، حيث شكلت في مطلع عام ١٩٩٤ ما نسبته ٧٥ في المائة من إجمالي العاطلين. ومن بين الأفراد الذين تم تسريحهم من المؤسسات والهيئات، في إطار عملية إعادة تنظيم الإنتاج وتخفيض الموظفين، تشكل المرأة ما يزيد على ٦٥ في المائة. ويظل التعطل المتكرر عن العمل من نصيب الموظفين الحاصلين أساساً على التعليم العالي أو الثانوي أو الذين انقطعوا عن الدراسة الجامعية. وخرج منهم إلى سوق العمل أكثر من ٥٠ في المائة نتيجة لتخفيض الموظفين في إطار تغيير أشكال الملكية أو الإدارة. كما ازدادت نسبة البطالة بين العاملات في مؤسسات البحث العلمي والتصاميم الهندسية، وذلك لانخفاض حجم العمل بصورة مطردة. وفضلاً عن ذلك، يزداد تدريجياً عدد العمال المسرحين في إطار عملية إعادة تنظيم الإنتاج وتقليله وتحديثه، وكذلك في إطار تغيير شكل النشاط.

٥٣ - وللتخفيف من حدة بطالة المرأة، يعتزم تنفيذ مجموعة من التدابير التي يمكن تقسيمها إلى فئتين، تتضمن الأولى منهما تدابير وقائية ترمي إلى ترشيد عمل المرأة. وتنفذ هذه التدابير على مستوى الحكومة. ولأنها طويلة الأجل، فلن يظهر مفعولها إلا بعد بضع سنوات. والفئة الثانية تتضمن تدابير عاجلة تقوم على اتباع سياسة إيجابية في سوق العمل وترمي إلى مكافحة البطالة الفعلية الراهنة لدى المرأة، مع مراعاة تكوينها المهني والتأهيلي وإمكانية تدريبها على مهن أخرى وإلحاقها بوظائف معينة.

٥٤ - وشهدت الآونة الأخيرة تقديم مساعدات ضخمة للمعوزين من مواطني أوكرانيا من بعض الاتحادات العامة، والمنظمات الدولية، والجمعيات الخيرية في بلدان معينة، وكذلك من بعض المؤسسات التجارية. فعلى سبيل المثال، وجه نشاط إحدى المؤسسات العامة، وهي الاتحاد النسائي الأوكراني، إلى تقديم المساعدة إلى العاملات في هذه المؤسسة من ملتمسات المساعدة، وكذلك للأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال والأسر المعوزة.

٥٥ - والاتحاد النسائي الأوكراني هو اتحاد تطوعي عام للتنظيمات النسائية. وهو أكثر الاتحادات الأوكرانية عضوية، إذ تدخل في عضويته ممثلات جميع المناطق. ففي الأجهزة القيادية والتنظيمات الرئيسية للاتحاد، وحدها، سواء في التعاونيات العمالية أو في الأحياء السكنية. تم انتخاب حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ عضوة تعمل بدون مقابل.

٥٦ - وهدف الاتحاد هو تحقيق مساواة فعلية بين الرجل والمرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية والدعم المادي للمرأة. وانطلاقاً من هذا الهدف، أسس الاتحاد جريدة "أنا وأنت ونحن"، كما أنشأ مركزاً تعليمياً لإعادة تأهيل المرأة، يقوم بالتدريس فيه خبراء أجانب. كذلك، تقدم المساعدة للمرأة في إقامة مشاريع تجارية حرة، كالمشاريع الصغيرة أو الشركات التي تملكها عائلات أو أفراد. ويساعد الاتحاد في إيجاد وظائف جديدة وفي تنظيم العمل المنزلي للمرأة. وتقوم تنظيمات الاتحاد النسائي الأوكراني، على جميع المستويات، وكذلك مؤسساتها، بتقديم المساعدة للمحرومات والقيام بأعمال خيرية.

٥٧ - وفي إطار السياسة الاجتماعية، اتخذت تدابير اقتصادية لتسهيل إمكانية جمع المرأة بين العمل والأمومة، من أهمها توسيع نطاق شبكة دور الحضانة وتحسين المستوى التربوي فيها. يضاف إلى ذلك تقديم المساعدة المادية للأسر حتى لا يتكبد أولياء الأمور مبالغ طائلة نظير هذه الخدمة.

٥٨ - ومع حلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كان قد تم افتتاح ٢٣ ٠٠٠ من هذه الدور تضم ٢,١ مليون طفل في سن الحضانة (٧ في المائة من إجمالي عدد الأطفال من هذا السن). وبالمقارنة بعام ١٩٨٥، تناقص عدد الأطفال في دور الحضانة بواقع ٥٠٠ ٠٠٠. ويرجع هذا إلى زيادة ما تحصل عليه الأم من إجازة مدفوعة الأجر جزئياً لرعاية طفلها حتى بلوغه سن الثالثة من العمر، كما أنه يرجع إلى نقص هذه الدور في بعض المناطق السكنية.

٥٩ - وعلى مدى سنوات طوال، واجهت بعض المناطق مشكلة حادة بالنسبة لإيجاد أماكن للأطفال في دور الحضانة بالأحياء السكنية. ففي عام ١٩٩٣، لم يتسن قبول أكثر من ٨٣ ٠٠٠ طلب من أولياء الأمور. وهذا يمنع الكثير من الأسر، ولا سيما الأمهات، من ممارسة الحق في العمل، مما يقلل بالتالي من الدخل المتأتي من العمل.

٦٠ - كما أن مشكلة سداد مصاريف دور الحضانة تزداد حدة بالنسبة لأولياء الأمور، وخاصة من لا يعمل منهم في مؤسسات تضم دور حضانة. فهؤلاء يطالبون بسداد مصاريف تحدد على أساس القيمة الفعلية لالتحاق الطفل بدور الحضانة، وهي مصاريف باهظة في أغلب الأحيان.

٦١ - وفي الوقت الذي يجري فيه بناء دور حضانة جديدة، يجري تحسين المستوى التربوي فيها. وقد تم افتتاح أنواع جديدة من دور الحضانة، وذلك كدور الحضانة التي تدرس فيها الفنون الجميلة، أو التربية البدنية والصحية، أو غير ذلك. كما تشكل مجموعات من الأطفال للإقامة فيها لفترات وجيزة، و فرق جواله و فرق تربية صحية.

٦٢ - ومن أجل الأطفال الذين هم بحاجة إلى تقويم نموهم البدني أو النفسي، تم افتتاح دور حضانة تعويضية يزيد عددها حالياً على ١ ٠٠٠ دار.

سادسا - فرص مشاركة المرأة في بعض الأنشطة الاقتصادية

٦٣ - يوجد تحت تصرف أهالي أوكرانيا ما يقرب من ٣ ملايين هكتار من الأراضي. والأسرة المتوسطة من المزارعين التعاونيين تمتلك ٠,٤٢ هكتارا من الحقول المزروعة بالمحاصيل. أما الأسرة المتوسطة من العمال أو الموظفين فتمتلك ٠,١٢ هكتارا، حيث تمتلك الأسرة المقيمة في الريف ٠,٢٥ هكتارا، بينما تمتلك الأسرة المقيمة في المدن ٠,٦ هكتارا. ويساوي قانون الأراضي بين الرجل والمرأة في حقوق استغلال الأراضي. فالأسرة التي يعولها رجل والأسرة التي تعولها امرأة تمتلك كل منهما قطعة أرض متساوية مع الأخرى في المساحة. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة يكون عندما لا تستطيع أسرة ما، لأي سبب، أن تتولى فلاحه قطعة الأرض المخصصة لها.

٦٤ - وقيم في المساكن الحكومية ٤٤ في المائة من السكان، حيث يمتلك واحد من كل اثنين من المواطنين، أي ما يقرب من ٦ في المائة من السكان، مسكناً تعاونياً أو يقيم في شقة من شقق المؤسسات التعاونية أو المؤسسات العامة. ولا توجد أي قيود على المرأة في الحصول على مسكن حكومي أو في بناء مسكن خاص أو تعاوني.

٦٥ - وفي الريف، فإن معظم المساكن ومعظم المباني المجاورة للمزارع مملوكة ملكية خاصة. ولا توجد قيود خاصة على المرأة في بناء أو شراء مسكن خاص. إلا أن المرأة العزبة، وكذلك الأسرة التي تعولها امرأة، تواجهان ظروفًا أصعب، وذلك بالنظر إلى ارتفاع أسعار مواد البناء وتكاليفه.

٦٦ - وفي المرحلة المبدئية الراهنة للإصلاح - في ظل ظروف صعبة من مظاهر النقص، وانحياز توازن العلاقات الاقتصادية التقليدية، وانخفاض مستوى المعيشة، وتزايد معدل الجرائم وغيرها من المظاهر السلبية للحياة الاجتماعية - وجدت المرأة نفسها، في كثير من الحالات، غير قادرة على المشاركة في عملية توزيع وإعادة توزيع الموارد. ومن ثم، لم تتمكن المرأة من المشاركة بإيجابية في عمليات التعجيل بالتحويل إلى القطاع الخاص وإضفاء الطابع التجاري على مختلف أشكال الملكية. ومن جهة أخرى، فإن الأرباح وأشكال جنيها قد أصبحت اليوم من العوامل الرئيسية لتشكيل المجتمع الأوكراني. وفي ظل هذه الأوضاع، تقلص النشاط السياسي للمرأة. ومن السمات المميزة لموقف المرأة مما يحدث في المجتمع الشعور بالبلبل، وعدم الاكتراث بما يجري في البلد، وانعدام التضامن والتكاتف، وانعدام الثقة في سلطة الحكومة. ومع ذلك، يجب مراعاة أن عملية تحويل ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص لا تزال في مرحلتها الأولى. كما أن التشريعات تنص على المساواة بين جميع مواطني أوكرانيا في شروط التحويل إلى القطاع الخاص.

سابعا - فرص توافر التعليم والرعاية الصحية والعمل وسائر وسائل زيادة الإلمام بحقوق المرأة وزيادة استغلال إمكاناتها إلى أقصى حد ممكن

ألف - التعليم

٦٧ - تتمثل الأهداف الرئيسية في مجال التعليم في تحقيق محو الأمية الشامل وتنفيذ البرنامج المعلن في ميدان التعليم. واستناداً إلى بيانات تعداد السكان لسنة ١٩٨٩، فإن ٩٣,٢ في المائة من سكان أوكرانيا، ممن يزيد عمرهم على ١٥ سنة، ملمون بالقراءة والكتابة. ومن بين الأخصائيين الحاصلين على شهادة التعليم العالي أو التعليم الثانوي، العاملين في مؤسسات الاقتصاد القومي، تشكل المرأة ما نسبته ٦٩ في المائة. ومن بين طلاب مؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية الفنية، تشكل المرأة نسبة أعلى. ومن جهة أخرى، تنتشر الأمية في ٩,٩ في المائة من الإناث مما يتجاوز سن ١٥ سنة، وهن أساساً ممن لم يستطعن التعلم لأسباب وجيهة (كوجود عيوب جسمانية أو أمراض مزمنة مستعصية أو ما إلى ذلك).

٦٨ - ومن أهم الشروط اللازمة لاستقلال أوكرانيا وإحلال الديمقراطية فيها توفير ضمانات تيسير تطوير التعليم والثقافة لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس أو القومية. ولا توجد في أوكرانيا أية عوائق قانونية أو إدارية أمام المرأة في جهاز التعليم. فالواقع أن التعليم المختلط متوفر في جميع المؤسسات التعليمية الأوكرانية، من الحضانة إلى الجامعة.

٦٩ - وللمرأة إسهام كبير في علم التربية. فمن بين ١١ ٠٠٠ من أعضاء هيئات التدريس في معاهد التربية، تشكل المرأة حوالي ٥٠ في المائة، منها ٤٤ من حملة الدكتوراه (بدرجة أستاذ) و ٤٥٤ من حملة الماجستير (بدرجة أستاذ مساعد).

٧٠ - وفيما يتعلق بتطور العمليات الديمقراطية في المجتمع تم - بمقتضى قانون "التعليم" الأوكراني وقانون "التعليم: أوكرانيا في القرن الحادي والعشرين" الحكومي - تحديد توجهات استراتيجية لتطوير التعليم خلال السنوات القليلة القادمة، لا سيما الأنشطة التعليمية للتلاميذ والطلاب في غير ساعات الدراسة. والتوجه الرئيسي هو تلبية احتياجات الأفراد من التحقيق الإبداعي للذات، وإكساب الأطفال والشباب معارف ومهارات إضافية وعادات نافعة، وإثراءهم فكرياً ومعنوياً.

٧١ - والدولة حريصة على توسيع نطاق شبكة المؤسسات الحكومية للتعليم في غير ساعات الدراسة. وفي جهاز وزارة التعليم، بلغ عدد المؤسسات العاملة من هذا القبيل في عام ١٩٨٠ ما مجموعه ٣٦٠، وفي عام ١٩٨٥ بلغ ٤٢٧ وفي عام ١٩٩٠ بلغ ٥٢٤، وفي عام ١٩٩٣ بلغ ٦٤٥. وبالتالي، ازداد عدد الأطفال الذين درسوا في مجموعات دراسية أو أندية دراسية: ففي عام ١٩٨٠، بلغ عددهم ٠,٨ مليون، وفي عام ١٩٨٥ بلغ ١,٣ مليون، وفي عام ١٩٩٣، بلغ ١,٦ مليون. ومن بين مؤسسات التعليم في غير ساعات الدراسة، هناك أكثر من ٨٠٠ من قصور ومراكز الأنشطة الإبداعية للأطفال والشباب، و ٣٢٤ مركزاً للإبداع الفني، و ٧٧ مركزاً للشباب الجوال.

٧٢ - كذلك، شهد عدد مدارس الفنون الجميلة تزايداً مطرداً (من ٢٠٠ في عام ١٩٨٠ إلى ٦٠٠ في عام ١٩٩٣) شأنه شأن عدد الدارسين فيها (من ٢٨٦ ٠٠٠ في عام ١٩٨٠ إلى ٣٩٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٣). وفي عام ١٩٩٣ أيضاً، بلغ عدد مدارس وكليات التربية الرياضية ٥٠٠، كما بلغ عدد الدارسين فيها ٦١٣ ٠٠٠ تلميذ وطالب.

٧٣ - ومؤسسات التعليم في غير ساعات الدراسة تعمل خلال ساعات اليوم وطوال أيام الأسبوع، مما يتيح للطلبة فرصة حضور المجموعات الدراسية وفقاً لجدول الحصص في المدارس، كما يتيح للألم فرصة العمل وتنفيذ مشاريعها الإبداعية ورفع مستواها المهني والثقافي وحل المشاكل المرتبطة بإعالة الأسرة.

٧٤ - وبمقتضى قانون "التعليم" الأوكراني، تم تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مصالح المرأة، ورفع مستواها التعليمي والتأهيلي، وتعميق معارفها المهنية، وتمكينها من اكتساب مؤهلات جديدة، ودراسة تخصصات

جديدة، والحصول على درجات علمية. ويوجد في أوكرانيا ما يزيد على ١٠٠٠ من المعاهد المهنية الفنية، و ٢٨٠ من المعاهد ومراكز الدراسات التجارية، وحوالي ٨٠ من المعاهد التأهيلية العليا، و ٥٧ من الكليات التخصصية، حيث تتاح للمرأة فرصة رفع مستواها التأهيلي، وإتقان تخصصات ومهن أخرى وفقا لاحتياجات سوق العمل. ومن بين التخصصات الأكثر انتشارا الاقتصاد، وإدارة الأعمال، والتنظيم الإداري، والتسويق، وبرمجة الحواسيب، ومراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي.

٧٥ - ورفع مستوى التأهيل المهني للمرأة يتم في إطار برامج دراسية طويلة الأجل (تصل إلى ٤ أشهر) تنقطع خلالها عن العمل، وذلك كل ٥ سنوات. وخلال فترة الانقطاع، يُحتفظ للمرأة بأجرها، وتكون الدراسة على حساب ميزانية الدولة وميزانية المؤسسة أو الهيئة المعنية، بصرف النظر عن شكل الملكية، وكذلك على حساب التبرعات التي يقدمها المواطنون.

٧٦ - وفي عام ١٩٩٣، بلغ عدد الدارسين المتخصصين في كليات ومعاهد الدراسات العليا، ممن مروا بمرحلة التدريب على تخصصات جديدة ورفع المستوى التأهيلي، ٦٠٠ ٠٠٠، شكلت المرأة منهم ما تجاوز ٦٠ في المائة. وقد عمد ما يقرب من ١,٣ مليون امرأة (أي ٣٥ في المائة من إجمالي عدد الطلاب) إلى دراسة تخصصات مهنية مغايرة لمهنهن الأصلية.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، تفرض على المرأة قيود بالنسبة لتعلم بعض المهن والتخصصات. ومن أمثلة ذلك أن القانون الإداري يحظر التحاق الفتيات بأقسام الترجمة بكليات ومعاهد اللغات. كما أن المساواة في الحقوق لا تكفل في جميع الحالات لدى إعداد رؤساء الإدارات والمؤسسات. وهذا هو سبب انخفاض نسبة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية. بل إن الجهاز التعليمي القومي، الذي تشكل المرأة فيه ما نسبته ٧٤ في المائة من إجمالي عدد المعلمين، تقل فيه نسبة مديرات المدارس الثانوية عن ٤٣ في المائة.

باء - الصحة وتنظيم الأسرة

٧٨ - من تحليل حالة الديمقراطية المعاصرة وتطورها خلال السنوات القليلة الماضية، يتبين أن أوكرانيا واجهت - الى جانب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية - مشاكل سكانية حادة لها آثار سلبية بعيدة المدى. فالأزمة السكانية، خلافا عن الأزمة الاقتصادية، تتسم بالركود وبصعوبة السيطرة عليها. وبالمقارنة الدولية من حيث المؤشرات الأساسية لحركة السكان الطبيعية - كالمواليد والوفيات والتزايد الطبيعي - نجد أن مرتبة أوكرانيا قد تدنت خلال فترة الـ ٣-٥ سنوات الماضية. وفي عام ١٩٩٣، حدث لأول مرة أن تجاوز حجم التناقص الطبيعي للسكان في أوكرانيا، منذ عام ١٩٩١، حجم الهجرة الإجمالي الى ذلك البلد.

٧٩ - وقد تغيرت تركيبة مسببات الوفيات. فالأمراض المعدية والطفيلية تزيد من معدلها. ومن جهة أخرى، فإن معدل الوفيات يزداد لأسباب لا صلة لها بالحالة الصحية للسكان. ففي النصف الأول فقط من عام ١٩٩٣، بالمقارنة بالفترة المقابلة من عام ١٩٩٢، ارتفع عدد ضحايا جرائم القتل والانتحار بنسبة ١٨,٢

في المائة و ٨,٧ في المائة، على التوالي، كما ارتفعت نسبة الوفيات الناجمة عن التسمم بالحبول بواقع ٣١ في المائة.

٨٠ - وخلال السنوات القليلة الماضية، ارتفعت نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة والأمراض المؤدية الى تدهور حالة الجسم. وفي أوكرانيا، نجد أن عدد مرضى إدمان الخمر والمخدرات مرتفع. ومن دواعي القلق إفراط الجمهور في استهلاك منتجات التبغ.

٨١ - وفي ظل عدم وضوح مستقبل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ينخفض معدل المواليد وتحجم الأسر عن إنجاب طفل ثان أو ثالث، ويؤجل الإنجاب الى أن تتحسن الظروف، كما تؤجل الزيجات. ففي عام ١٩٩٣، انخفض معدل المواليد المسجل في أوكرانيا بنسبة ٧ في المائة، مقارنة بعام ١٩٩٢، وانخفض مستوى الخصوبة الإجمالي من ١,٩ طفل في عام ١٩٩٠ الى ١,٦ طفل في عام ١٩٩٣، وفي المدن من ١,٧ طفل الى ١,٥ طفل. ومعدل المواليد هذا لا يكفل التكاثر العادي للسكان.

٨٢ - والاحجام عن إنجاب الأطفال يتم، في مرحلة تخطيط المشاريع الأسرية وكذلك بعد العمل، عن طريق منع الحمل المرتقب. ومن جهة أخرى، فإن عدم توافر خدمة تنظيم الأسرة في أوكرانيا لسنوات طوال (لم يبدأ توفير هذه الخدمة في أوكرانيا إلا منذ ٥ سنوات) قد أدى الى اللجوء الى الإجهاض باعتباره الوسيلة الرئيسية لتنظيم النسل حتى وقتنا هذا. واستنادا الى بيانات منظمة الصحة العالمية، فإن عملية الإجهاض تؤدي الى "خسائر سكانية" مباشرة.

٨٣ - وحتى الآونة الأخيرة، سجلت الإحصاءات الرسمية في أوكرانيا ما يتراوح بين ٨٠٠ ٠٠٠ و ٩٠٠ ٠٠٠ عملية إنهاء اصطناعي للحمل (إجهاض). ومنذ سنوات طوال وعمليات الإجهاض التي تجرى سنويا في أوكرانيا تزيد بواقع ١,٥ مرة على عدد الولادات المسجلة. وإذا كانت وسائل منع الحمل التي ظهرت في البلدان المتقدمة النمو قد حلت بسرعة محل الإجهاض، مقللة دوره في نهاية المطاف الى أدنى حد، فإن الكحت التقليدي بالأدوات الجراحية لا يزال حتى الآن أكثر الوسائل توافرا وانتشارا في أوكرانيا.

٨٤ - وفي أغلب الأحيان ما يؤدي إنهاء الحمل غير المرغوب فيه، ولا سيما الحمل الأول، الى مضاعفات خطيرة لا تزول في بعض الأحيان، وذلك مثل العقم، وعدم اكتمال الحمل، والتهاب الأعضاء التناسلية، وظهور أورام حميدة أو خبيثة في الغدد الثديية والأعضاء التناسلية، وتعسر الحمل والولادة. ويعد الإجهاض، في ٦٠-٨٠ في المائة من حالاته، سبب العقم الثانوي والحمل خارج الرحم. ومما يلفت النظر أن الحمل الأول هو الذي ينهي لدى واحدة من كل ٢٠ امرأة تلجأ الى الإجهاض.

٨٥ - وكما ذكر من قبل، فإن وسائل منع الحمل العصرية لم تنتشر بعد كبديل لتنظيم النسل عن طريق الإجهاض في أوكرانيا. وحتى الآونة الأخيرة، يعتبر العازل وحبوب منع الحمل ووسائل منع الحمل التوليفية

أكثر وسائل منع الحمل انتشاراً، حيث تتراوح نسبة نجاحها بين ٣٠ و ٩٠ في المائة، الأمر الذي لم يحل بدوره دون حدوث حالات حمل غير مرغوب فيه أو دون اللجوء الى الإجهاض.

٨٦ - وكانت كارثة محطة تشيرنوبيل النووية بمثابة الحافز على تغيير تركيبة وسائل تنظيم النسل وتكثيف استخدام وسائل أنجع لمنع الحمل. فقد غيرت آثار هذه الكارثة من التعاقب الطبيعي للعمليات السكانية، وفرضت ضرورة إعادة النظر في السلوك التناسلي باتجاه الحد من الإنجاب والسعي الى إيجاد وسائل أجدي لتحقيق ذلك. وخلال السنوات القليلة الماضية، كان للإشعاعات الذرية في أوكرانيا تأثير سلبي حداً بالناس الى التحول بصورة جذرية، عن إنجاب أجيال جديدة. وفي مناطق الرقابة المشددة على مصادر الإشعاع، سجل عام ١٩٨٧، مقارنة بعام ١٩٨٥، زيادة في حالات سقوط الحمل بواقع ٢,٢ مرة، وزيادة في حالات تشوه الأجنة والمواليد بواقع ٢,٦ مرة. وزيادة في وفيات الأجنة قرب الولادة بواقع ١,٩ مرة، وبواقع ١,٥ مرة في وفيات المواليد.

٨٧ - ونتيجة لهذه الاتجاهات في المناطق المشار إليها آنفاً، شهدت الفترة التي تلت الكارثة قدراً من الانخفاض في معدل المواليد، ولا سيما في عام ١٩٨٧، حيث تدنى عن مستوى عام ١٩٨٦ بنسبة ٣٠ في المائة. وكان الاتجاه الرئيسي للسلوك السكاني خلال تلك الفترة الإجماع عن إنجاب مزيد من الأطفال أو تأجيل إنجابهم.

٨٨ - وفي ظل هذه الظروف، كان ينبغي أن تكفل وسائل منع الحمل عدم ولادة طفل زائد من حيث العدد، والأهم من ذلك، عدم ولادة مسخ مشوه. أما معدل استعمال وسائل منع الحمل العصرية في عام ١٩٩٣ (٢١٩ من كل ١٠٠٠ امرأة في سن الخصوبة) فقد ازداد، مقارنة بعام ١٩٨٧، بواقع ٤ مرات، وبعام ١٩٨٥، بواقع ٨ مرات. ولم يكن هناك أي مبرر، على الإطلاق، لضيق نطاق تطبيق وسيلة منع الحمل بالهرمونات بسبب جهل الناس بخصائصها الإيجابية، وبسبب المغالاة - التي لا أساس لها - في مخاطر منع الحمل بالهرمونات استناداً الى ما تم تناقله من أنباء سيئة عن نتائج وسائل منع الحمل بالهرمونات التي استعملت مؤخراً. بل أن القطاع المستنير من المواطنين لا يملك فرص الحصول على الأشكال المتطورة والناجعة من وسائل منع الحمل، ولا حتى على الأشكال العادية، كالعازل واللولب وما الى ذلك.

٨٩ - ومن ثم، يعتبر مستوى إلمام المرأة بوسائل تنظيم الأسرة وتزويدها بهذه الوسائل إحدى المهام ذات الأولوية في إطار برنامج كفالة الصحة لجميع المواطنين بحلول سنة ٢٠٠٠.

٩٠ - وتوجه الدول جهودها حالياً نحو حل المشاكل التالية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على معدل الإصابة بالأمراض ومعدل الوفيات بالنسبة للطفل والمرأة:

- إنشاء إدارة مشتركة بين الهيئات الحكومية لـ "تنظيم الأسرة";

- زيادة تطوير وتحسين الرعاية الطبية الوراثية للجمهور؛
- اتقان الأساليب الجديدة لتشخيص وعلاج مضاعفات الحمل والولادة؛
- زيادة تطوير الرعاية الطبية التخصصية للمرأة والطفل؛
- إنشاء مراكز للولادة بهدف تحسين الرعاية الطبية للمواليد، ولا سيما المرضى منهم والمبتسرون؛
- تزويد مستشفيات الأطفال والولادة بأجهزة الإنعاش والتنفس العصرية وأحواض الاغتسال اللازمة لوقاية المواليد من الإصابة بالأمراض المعدية أو التلويقية.

جيم - العمالة

- ٩١ - تتمثل مبادئ سياسة الدولة في مجال العمالة في كفالة تكافؤ الفرص للمواطنين كافة - بصرف النظر عن المنشأ، أو الوضع الاجتماعي، أو المالي، أو الانتماء العرقي أو القومي، أو الجنس، أو العمر، أو المعتقدات السياسية، أو الانتماء الديني - في ممارسة حق حرية اختيار نوع النشاط بما يتفق والقدرات الذاتية والمؤهلات، مع مراعاة مصلحة الفرد واحتياجات المجتمع.
- ٩٢ - وفي عام ١٩٨٠، بلغ العدد الإجمالي لكاسبي الرزق من السكان في أوكرانيا ٢٥ مليون فرد، وفي عام ١٩٨٥ بلغ ٢٥,٨ مليون فرد. وفي عام ١٩٩٠ بلغ ٢٥,٧ مليون فرد، وفي عام ١٩٩٢ بلغ ٢٤,٦ مليون فرد. وفي هذا الصدد، كانت نسبة المرأة تتراوح بين ٥٢ و ٥٣ في المائة.

توزيع العمال والموظفين حسب قطاعات الاقتصاد القومي
(بالنسبة المئوية)

١٩٨٩			١٩٧٩			
إناث	ذكور	العدد الإجمالي	إناث	ذكور	العدد الإجمالي	
١٦,١	٢٣,٤	١٩,٩	٢٣,٦	٢٥,٩	٢٤,٧	الزراعة والغابات
٣٨,٢	٥٥,٥	٤٧,٠	٣٧,٣	٥٥,٧	٤٦,٤	الصناعة والتشييد والنقل والاتصالات
١١,٤	٣,٤	٧,٣	١١,١	٣,١	٧,٢	التجارة والتموين وتوريد المواد والمعدات والتسويق والمشتريات
٢٤,٨	٨,٦	١٦,٦	٢٠,٨	٧,٥	١٤,٠	الصحة والتربية البدنية والرعاية الاجتماعية والثقافة والفنون والعلم والأنشطة العلمية
٩,٥	٩,١	٩,٢	٧,٢	٧,٨	٧,٧	المجالات الأخرى

٩٣ - وخلال السنوات القليلة الماضية، طرأ تغيير على هيكل العمالة. ففي الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، انخفض عدد العاملين في مجالات الاقتصاد القومي بواقع ١,٤ مليون فرد، وارتفع عدد العاطلين عن العمل، وظهرت البطالة المقنعة، وارتفع عدد الإناث اللائي حصلن على إجازات لرعاية أطفالهن حتى بلوغهم سن الثالثة من العمر، كما ارتفعت نسبة الإناث العاملات في الخدمة المنزلية. وفي عام ١٩٩٢، بلغت نسبة المرأة من إجمالي عدد العاملين من المواطنين ٥١ في المائة، وفي الصناعة بلغت نسبتها ٤٩ في المائة من إجمالي العاملين، وفي الزراعة ٤١ في المائة، وفي التشييد ٢٩ في المائة، وفي التجارة والتموين ٧٢ في المائة، وفي مجال التجهيز الإلكتروني للبيانات ٧٨ في المائة، وفي الطب حوالي ٨٠ في المائة، وفي التربية والتعليم ٦٦ في المائة، وفي الأجهزة الإدارية ٥٨ في المائة. والنسبة العظمى من الإناث العاملات تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و ٥٠ سنة، حيث تزيد نسبتهن في أوكرانيا على ٩٠ في المائة. وقبل بلوغ سن ٣٠ سنة، تكون المرأة، في كثير من الحالات، قد أنهت دراستها، أو حصلت على إجازة لتربية الأطفال. وفي سن ٥٠-٥٥ سنة، أي لدى بلوغ سن التقاعد، يتقاعد ثلثا النساء. ويظل في العمل ممن تتراوح أعمارهن بين ٦٠ و ٦٥ سنة ما نسبته ١٥ في المائة تقريبا، وممن تتراوح أعمارهن بين ٦٥ و ٦٩ سنة ما نسبته ٨ في المائة، وممن تتجاوز أعمارهن سن ٧٠ سنة ما نسبته ٢ في المائة تقريبا.

٩٤ - والتشريعات الأوكرانية في مجال العمل تكفل حق المرأة في العمل وفي الحصول على كل الاستحقاقات المخصصة للمرأة العاملة.

٩٥ - وفي أوكرانيا، يطبق على نطاق واسع قانون إجراءات وشروط عمل المرأة التي لديها أطفال والتي تداوم دواما غير كامل. وبمقتضى هذا القانون، وبموجب أحكام مواد مدونة القوانين ذات الصلة، يجوز أن تتاح لمثل هذه المرأة العاملة، بناء على طلبها، إمكانية العمل على أساس دوام غير كامل. وفي عام ١٩٨١، بلغت نسبة العاملات من هذه الفئة ٠,٨ في المائة. وفي مطلع عام ١٩٩٤، تجاوزت نسبتهن ٢ في المائة (أي ٢٣٤ ٠٠٠ امرأة). أما عدد الذكور الذين يعملون على أساس يوم عمل غير كامل، أو أسبوع عمل غير كامل، فيبلغ ٧٢ ٠٠٠ رجل.

٩٦ - ورغم ما أصدرته الحكومة من قرارات واتخذته من إجراءات متشعبة، نجد في قطاع الصناعة أن نصف مليون من النساء يعملن في ظل ظروف غير مستوفية لمعايير الصحة ومعايير النظافة، منهن أكثر من ٢٤ ٠٠٠ يقمن بأعمال جسمانية شاقة. وفي الأعمال التي تكتنفها ظروف عمل خطيرة تعطي الحق في الحصول على إجازات إضافية وفي ساعات عمل أقل، يتجاوز عدد الإناث المليون. وفي قطاع الزراعة، ولا سيما في مجال زراعة المحاصيل والخضر، نجد أن المرأة هي العنصر الرئيسي في الأعمال اليدوية. وفي المزارع الحكومية، تشكل المرأة حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي القائمين بأعمال جسمانية شاقة. وفي النوبات الليلية، تشكل المرأة في قطاع الصناعة أكثر من ٤ في المائة من إجمالي عدد العاملات، وفي قطاع النقل ٩,٦ في المائة، وفي قطاع الاتصالات ٣,٥ في المائة، وفي قطاع التشييد أكثر من ١,٦ في المائة، وفي المزارع الحكومية ١,٤ في المائة.

٩٧ - أما عملية تحرير المرأة من الأعمال التي تكتنفها ظروف سيئة فتلقى مقاومة كبيرة من جانب المرأة نفسها. فانعدام إمكانية الحصول على مرتب مجز، عن طريق تحسين مستوى التأهيل أو تغيير الوظيفة، يدفع المرأة في أغلب الأحيان إلى الالتحاق بأعمال تكتنفها ظروف سيئة ولكن مرتباتها مجزية نسبيا (وأحيانا ما تقدم حوافز وكذلك استحقاقات تقاعدية).

٩٨ - وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها أوكرانيا، أصبحت المساهمة المالية للمرأة في دخل الأسرة أكثر ضرورة عن ذي قبل. وفي هذا الصدد، تعمل المرأة، في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ساعات إضافية، ولا سيما في القطاع الزراعي. فاستنادا إلى بيانات معهد الاقتصاد الزراعي، التابع للأكاديمية الأوكرانية للعلوم الزراعية، فإن المرأة الريفية تعمل في المزارع الحكومية بواقع ٢٦٥-٢٧٠ يوما في السنة. أي أن بالإمكان أن يتجمع لها فعلا رصيد سنوي من ساعات العمل. وفي المزارع الصغيرة، يتراوح المعدل اليومي لساعات عمل المرأة بين ٢ و ٤ ساعات حسب المنطقة، أي ما يعادل في المتوسط ١٢٦ يوم عمل في السنة. ومن ثم، فإن إجمالي عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل في المزارع الحكومية والمزارع الخاصة يبلغ ٣٥٠ يوم عمل في السنة. وفضلا عن ذلك، فإن عدد الساعات التي تقضيها المرأة في رعاية الأسرة وأداء الأعباء المنزلية يبلغ ٣ ساعات و ٤٥ دقيقة في أيام العمل و ٦ ساعات في العطلات. والمرأة الريفية تعمل لمدة ١٦ ساعة تقريبا في اليوم، وهو ضعف الجهد البدني المسموح به في العمل.

٩٩ - وفي الوقت نفسه، تعتبر البطالة المقنعة مشكلة خطيرة. فمن المسوح التي أجريت في نهاية عام ١٩٩٣، على صعيد المناطق، تبين أن عدد الموظفين الذين قاموا، في فترات معينة، بإجازات طارئة غير مدفوعة الأجر، أو عملوا على أساس أسبوع عمل غير كامل، قد وصل إلى ١,٦ مليون فرد، نصفهم تقريباً من النساء. وهذه العمليات تقوم بها مكاتب العمل (حوالي ٧٠٠) الملحقة بأجهزة العمل التابعة لوزارة العمل بأوكرانيا، ومنها تحدد، من واقع المسوح، الزيادة المحتملة في عدد العاطلين. وتقوم إدارة العمالة بحل جميع المشاكل المرتبطة بهذا المجال.

١٠٠ - وفي عام ١٩٩١، استقبل سوق العمل ٤٦٠ ٠٠٠ عاطلاً يبحثون عن عمل، وفي عام ١٩٩٢ استقبل ٥٥٨ ٠٠٠، وفي عام ١٩٩٣ استقبل ٥٥٨ ٠٠٠، بلغت نسبة المرأة فيهم، على التوالي، ٤٨ في المائة، و ٥٦ في المائة، و ٥٩ في المائة، أي أنها تزايدت باطراد.

١٠١ - ومع وصول المواطنين المبعدين، ازدادت أهمية مسألة إيجاد فرص عمل لهم. فمن بين ٢٥٥ ٠٠٠ من تثار القرم ممن عادوا إلى جمهورية القرم، هناك ١٠٠ ٠٠٠ من القادرين على العمل، منهم ٤٥ في المائة بلا عمل. وهذا يرجع، جزئياً، إلى أنهم منشغلون بالاستقرار في مكان إقامتهم الجديد، وكذلك إلى انشغال كل منهم ببناء مسكن له. أما المرأة العاطلة مؤقتاً عن العمل فتتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة.

١٠٢ - وبمقتضى برنامج العمل، الذي أقرته الحكومة بالنسبة لجمهورية القرم، تقع ٦ مناطق، وكذلك مدينة سيمفيريوبول، ضمن نطاقات التنمية ذات الأولوية، حيث تشجع الحكومة إيجاد فرص عمل على حساب موارد على رأسها صندوق تهيئة فرص العمل.

١٠٣ - وتبدي الحكومة اهتماماً خاصاً بالمواطنين ممن لا يملكون القدرة على التنافس في سوق العمل ويحتاجون إلى حماية اجتماعية من حيث إيجاد عمل لهم. وتقدم ضمانات إضافية، في مجال العمل، للمرأة التي في سن العمل والتي تحتاج إلى حماية اجتماعية، ولا سيما المرأة التي لديها أطفال في سن ٦ سنوات، والأم العزبة التي لديها أطفال دون سن ١٤ سنة أو أطفال معوقون، والفتاة أو المرأة التي تكون قد أنهت مرحلة التعليم العام أو تخرجت من معاهد التأهيل المهني ولم تحصل على عمل، ومن يقل عمره عن ٢١ سنة، والمرأة التي تكون قد اقتربت من سن التقاعد (٢٥ سنة)، ومن لم يستمر في العمل، لأسباب وجيهة، لما يزيد على عام واحد. وتحقيقاً لهذه الأهداف، تعتمد الإدارات الحكومية المحلية، بمقتضى قانون العمل الأوكراني، إلى حجز ٥ في المائة من إجمالي عدد الوظائف في الشركات والمؤسسات والهيئات، تكون التعيينات فيها مرنّة.

١٠٤ - وفي الوقت نفسه، ينص القانون على توقيع جزاءات على الجهة التي لا تطبق أحكام المادة المذكورة من القانون. ففي حالة عدم قبول مواطن تكون لديه ضمانات إضافية للعمل، في حدود الحصة المحددة، تفرض على الجهة المعنية غرامة تعادل متوسط الأجر السنوي عن كل مرة لا تقبل فيها التحاق مواطن بالعمل لديها. وتوجه الغرامات المحصلة إلى الصندوق الحكومي لتهيئة فرص العمل للسكان، حيث

تستخدم في تمويل نفقات الجهات التي توجد فرص عمل، فوق الحصة المحددة، للفئات السكانية المستضعفة اجتماعياً. ففي عام ١٩٩٣، تم تعيين ٣٨ ٠٠٠ امرأة - أي ٣٩ في المائة من إجمالي عدد من حصلوا على عمل - في وظائف تم حجزها داخل نطاق حصة قدرها ٥ في المائة.

١٠٥ - وبالمقارنة بالرجل، فإن المرأة أكثر مرونة في تغيير المهنة (التخصص)، وفي القيام بالأعمال الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فمن بين إجمالي عدد الإناث المسجلات في إدارة العمالة، تعلم حوالي ٨ في المائة مهناً أو تخصصات جديدة. أما الذكور، فالنسبة المناظرة لديهم تبلغ ٥ في المائة.

١٠٦ - وبالنظر إلى قصر المدة التي انقضت على بدء وجود سوق العمل في أوكرانيا، فإن بعض جوانب أنشطة إدارة العمالة لم تتطور كما يجب. ولكن بمساعدة الأجهزة الحكومية، تم اتخاذ تدابير إيجابية في مجال كفالة فرص العمل والحماية الاجتماعية للمواطنين، وكذلك في مجال تطوير هيكل القاعدة المادية والتكنولوجية.

ثامناً - العنف الموجه ضد المرأة

١٠٧ - يعتبر الاعتداء على المرأة من أكثر أشكال عدم المساواة بين الجنسين إهانة وقبحاً. وفي عام ١٩٩٣، سجل في أوكرانيا ما يزيد على ٢ ٠٠٠ حادث اعتداء، منها ٩٠٠ حالة تم فيها إشباع الغريزة الجنسية بأسلوب غير طبيعي، و ٨٠ حالة اتصال جنسي بفتيات لم يبلغن مرحلة النضج الجنسي، و ٢٦٠ حالة إنحراف قصر. ومن بين ضحايا الجرائم الجنسية، تعرضت ٣٠ امرأة للقتل.

١٠٨ - ومما يدفع المرأة إلى سلوك درب البغاء انخفاض الدخل، وانعدام التأهيل المهني، والعنف العائلي. ولا تتوافر بيانات إحصائية قومية توضح حجم هذه الظاهرة في أوكرانيا.

١٠٩ - وكثيراً ما يتلقى مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في أوكرانيا معلومات من أجهزة إنفاذ القانون بالخارج - ولا سيما في تركيا وإيطاليا وبلغاريا وقبرص وهولندا وإسرائيل وبيرو وبلدان يوغوسلافيا السابقة - عن اعتقال مواطنات أوكرانيات ممن سافرن إلى الخارج لأسباب مختلفة، ثم اتجهن إلى البغاء والاحتيايل وغير ذلك من الجرائم بسبب الحاجة أو لضيق ذات اليد. والمعلومات السالفة الذكر تتعلق بـ ٦٦ امرأة من مواليد أوكرانيا. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وحده، تم في تركيا اعتقال ١١ امرأة من أوكرانيا بتهمة احتراف البغاء وارتكاب أفعال غير مشروعة. والمعلومات التي ترد في عدد من الحالات تشهد على وجود اتجار منظم بالأشخاص ووجود نشاط إجرامي لم تعهده أوكرانيا من قبل. وبفضل التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون الهولندية والأوكرانية، تم كشف النقاب عن جماعة إجرامية كانت تقوم - تحت ستار الإعلان عن وظائف مرموقة - باستقدام فتيات من أوكرانيا ثم إرغامهن على احتراف البغاء.

١١٠ - وهناك حالات تتعلق بسفر نساء الى الخارج بهدف احترام البغاء، حيث اختفین بلا أثر. ففي هذا العام، تم تسجيل اختفاء ٦ نساء خارج أوكرانيا (٥ في تركيا، وواحدة في هنغاريا).

١١١ - أما مظاهر العنف الموجه ضد المرأة داخل الأسرة، فلا تتوافر عنها أي بيانات احصائية. فهذه المظاهر لا تخرج عن طي الكتمان إلا في حالة اللجوء الى القضاء.

١١٢ - والمنظمات الاجتماعية النسائية محدودة للغاية وموقفها المالي أضعف من أن يسمح لها بتقديم المساعدة لضحايا العنف داخل الأسرة من النساء. كذلك، لا توجد في أوكرانيا ملاجئ تفر إليها المرأة الهاربة من بيتها لتقيم فيها مع أبنائها.

١١٣ - وقد اتخذت في أوكرانيا تدابير للقضاء على مظاهر العنف الموجه ضد المرأة ولتحسين وضعها. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٣، أقر برلمان أوكرانيا البرنامج الحكومي لمكافحة الجريمة للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥، وهو برنامج تعالج فيه هذه المسائل. كما تم الانتهاء من تعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. وقد أبرمت أوكرانيا معاهدات مع الجهات المختصة في بولندا ورومانيا وبلغاريا وألمانيا والنمسا وجميع بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة الجريمة المشتركة للجريمة وتقديم المساعدة القانونية. وعلى هذا الأساس نفسه يعمل مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في أوكرانيا، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣. وقد أسفر هذا عن نتائج ايجابية، حيث لوحظ انخفاض معدل هذا النوع من الجرائم.

تاسعا - النزاعات القومية والدولية المسلحة وغير

المسلحة وتأثيرها على المرأة

١١٤ - ليست أوكرانيا طرفا في أي نزاع دولي مسلح، ولا توجد في أراضيها أي نزاعات بين القوميات. وفي الوقت نفسه، فإن النزاعات المسلحة، التي تعاني نتائجها بالذات النساء والأطفال، لا تزال دائرة بالقرب من حدودها (المنطقة الواقعة على نهر دنيستر). فخلال الفترة الواقعة بين شهري آذار/مارس وتشيرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، استقبلت أوكرانيا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا - التي يقيم فيها أبناء أوكرانيا المشتتون - أكثر من ٦١ ٠٠٠ لاجئ، منهم حوالي ٣٠ ٠٠٠ طفل من مناطق القتال في جمهورية مولدوفا. وخلال عام ١٩٩٣، وصل الى أوكرانيا ٥ ٧٠٠ مواطن، منهم ١ ٧٠٠ طفل، اضطروا الى ترك محل اقامتهم الدائم في مناطق القتال في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان والاتحاد الروسي (أوسيتيا الشمالية وإنغوشيتيا). وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، توجه الى أجهزة السلطة التنفيذية نحو ١٣ ٠٠٠ شخص - معظمهم من الأسر التي لديها أطفال - ملتجئين حق اللجوء. أما المسائل المتصلة بتوفير المأوى، وتقديم المساعدة المادية والمالية، وإيجاد فرص عمل للوافدين، فتحل على صعيد إدارات الحكم المحلي من ميزانياتها. وتقوم الجهات التي يعمل بها اللاجئون بتقديم مساعدات جزئية. كما تقدم الجمعيات الخيرية والصليب الأحمر مساعدات مخصصة للاجئين المنحدرين من أصل أوكراني في يوغوسلافيا السابقة. ففي صيف عام ١٩٩٣، أرسلت الى هذه الوجهة مساعدات إنسانية بلغت قيمتها ٢٠

مليون كاربوفانيتس. واستقبلت مناطق لفوف وتيرنوبول وايفان - فرانكو، خلال العطلة الصيفية، ٣٠٠ طفل أوكراني من اليوسنة والهرسك. ويعتزم استقبال أطفال وشباب للدراسة في أوكرانيا. إلا أن الأزمة الاقتصادية والحالة المالية الصعبة تحولان دون التمكن من تقديم مساعدة أنسب للاجئين.

١١٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أصدر البرلمان، إدراكا منه لالتزامات أوكرانيا، قانونا بشأن اللاجئين، كما صدرت قوانين داخلية، والتمست موارد مالية، وأعد مشروع بإنشاء إدارة حكومية خاصة يكون من اختصاصها معالجة المسائل المتصلة باستقبال اللاجئين واستقرارهم.

عاشرا - خاتمة

١١٦ - تولي أوكرانيا أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال حماية حقوق المرأة ولكفالة مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد صدقت أوكرانيا على مجموعة كاملة من الصكوك الدولية التي تهدف الى القضاء على التمييز ضد المرأة، أو انضمت إليها. وكانت أوكرانيا من أوائل الدول التي وقعت وصدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أنها طرف في صكوك منها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، واتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن تشغيل المرأة في الأعمال التي تجرى تحت سطح الأرض وفي بعض المناجم، وبشأن المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر نظير العمل المتساوي، وبشأن حماية الأمومة، واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، وغير ذلك من الصكوك. كما أن دستور أوكرانيا يكفل أعمال جميع الحقوق المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١١٧ - وتكفل أوكرانيا لمواطناتها مجموعة شاملة من الحقوق تزداد حجما وثراء بفضل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبفضل تزايد الإمكانيات المادية والمعنوية للمجتمع.

— — — — —